منهجية تصنيف

الكيانات المرتبطة بالحكومة

2025 (نسخة عامة)

1. منهجية وكالة "تصنيف" لتصنيف الكيانات المرتبطة بالحكومة

1.1 ملخص: نهج تسلسلي مبسط

توضح منهجية التصنيف النهج الذي تتبعه وكالة "تصنيف" لتقييم تصنيفات الكيانات المرتبطة بالحكومة. وتحدد الوكالة معايير محددة لتحديد ما إذا كان الكيان يُصنف ككيان مرتبط بالحكومة، وفقاً لما يلي:

- **نسبة الملكية :**لكي يُصنف الكيان ككيان مرتبط بالحكومة، يجب ألا تقل نسبة الملكية الحكومية فيه عن عشرين بالمئة.
- **الشكل القانوني:** قيَّم الهيكلية القانونية للكيان؛ حيث تعد الأشكال القانونية مثل الهيئات الحكومية أو المؤسسات العامة مؤشراً قوياً على كون الكيان مرتبطاً بالحكومة. وفي المقابل، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة - عند النظر إليها بمفردها - لا تُصنف في الغالب ككيان مرتبط بالحكومة ما لم تُأخذ العوامل الأخرى في الاعتبار.
- **وثيقة التأسيس:** تُدرس وثيقة التأسيس للتحقق من غرض الكيان وأنشطته المخطط لها. وإذا كانت هذه الأنشطة مرتبطة بشكل وثيق بتوفير سلع أو خدمات عامة، فإن ذلك يدعم تصنيف الكيان ككيان مرتبط بالحكومة.
- **السيطرة والارتباط:** تعد قدرة الحكومة على ممارسة السيطرة على الكيان، بالإضافة إلى مستوى الارتباط بين الكيان والحكومة، من العوامل الإضافية التي تُؤخذ في الاعتبار.
- **منهجية اشتقاق التصنيف:** اعتماداً على مستوى التكامل بين الحكومة والكيان المرتبط بها (إلى جانب العوامل الأخرى ذات الصلة)، قد تختار وكالة "تصنيف" إما اشتقاق تصنيف الكيان مباشرة من التصنيف السيادي للحكومة، أو اشتقاق تصنيفه بناءً على التصنيف المستقل للكيان (مع الأخذ في الاعتبار احتمالية الحصول على الدعم الحكومي).

الشكل رقم ١: ملخص النهج التسلسلي لوكالة "تصنيف" لتتصنيفات الكيانات المرتبطة بالحكومة

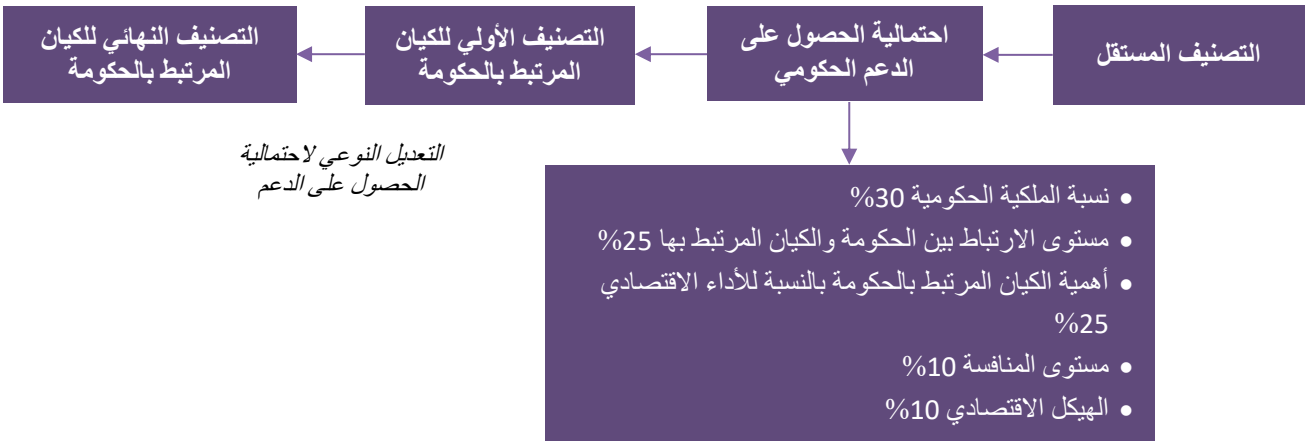

2.1 التصنيف المستقل للكيانات المرتبطة بالحكومة

1.2.1 التعريف والمبادئ العامة

يقدم تصنيف الكيان المرتبط بالحكومة تقييماً للتصنيف المستقل للكيان واحتمالية الحصول على الدعم من الحكومة.

يعكس التصنيف المستقل للكيان القوة المالية الذاتية له، إلى جانب الدعم المقدم من الشركة الأم. وهو يمثل رأي وكالة "تصنيف" حول قدرة الكيان على مواجهة تداعيات الدورات الاقتصادية والصدمات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر عليه. ويُعد هذا التصنيف نقطة الانطلاق في التحليل المطبق على الكيانات المرتبطة بالحكومة. وتحدد الوكالة هذا التصنيف بناءً على عوامل تصنيف تتوزع على ثلاث فئات رئيسية: (أولاً) **الهيكلية**، (ثانياً) **النوعية**، و(ثالثاً) **المالية**.

وبمجرد تحديد التصنيف المستقل، تتمثل الخطوة الثانية في تحديد احتمالية الحصول على الدعم الحكومي، وذلك من خلال تقييم قدرة الحكومة ورغبتها في دعم الكيان وقت الحاجة وفي الوقت المناسب. ويُعكس ذلك بعد ذلك على شكل تعديل بالدرجات على التصنيف المستقل للكيان المرتبط بالحكومة.

تُحلل قدرة الحكومة ورغبتها في تقديم الدعم من خلال تقييم نسبة الملكية، والأهمية الاقتصادية، والعلاقة التاريخية بين الكيان المرتبط بالحكومة والحكومة، والإفصاحات القانونية المصاحبة بالدعم، بالإضافة إلى القيود المؤثرة على القدرة على تقديم الدعم.

2.2.1 عوامل التصنيف

تُصنَّف قدرة الحكومة ورغبتها في تقديم الدعم على أنها إما قوية، أو متوسطة، أو منخفضة، أو ضعيفة.

تُمثِّل درجة التصنيف الائتماني للدولة التي أُسِّس فيها الكيان، أو التصنيف السيادي، العامل الرئيسي لتقييم قدرة الحكومة على تقديم الدعم. وفي السياق المحلي، تُعد قدرة الحكومة على دعم الكيان في أعلى مستوياتها، مما يشير إلى أدنى مستوى لتوقعات مخاطر التعثر عن السداد، وقدرة قوية على الوفاء بالالتزامات المالية. وقد تتقيد قدرة الحكومة على تقديم الدعم للكيان المرتبط بها بسبب الضغوط المالية، أو حجم الديون، أو تكاليف الفوائد، أو المصدات المالية المحدودة.

كما تتحقق وكالة "تصنيف" من وجود بنود قانونية أو إفصاحات تحد من قدرة الحكومة على تقديم الدعم للكيان المرتبط بها. إذ إن مثل هذه العوامل القانونية قد تحد من احتمالية الدعم، حتى وإن كانت رغبة الحكومة في تقديم الدعم قوية.

ولتقييم رغبة الحكومة في تقديم الدعم عند الحاجة، تُحلل وكالة "تصنيف" حجم ملكية الحكومة في الكيان المرتبط بها. حيث تشير المبادرة بنسبة ملكية مرتفعة إلى اهتمام خاص من الحكومة بأداء الكيان المرتبط بها، وتُربط الوضع المالي للحكومة بالوضع المالي للكيان.

كما يُعد الارتباط بين الحكومة والكيان المرتبط بها دافعاً إيجابياً، ويُقيَّم من خلال تحديد مدى دعم الكيان للأداء المالي للحكومة من حيث المساهمة في الإيرادات والضرائب. ومن ناحية أخرى، فإن مدى تأثير تعثر الكيان المرتبط بالحكومة سلباً على الوضع المالي للحكومة يُعد مؤشراً أيضاً على وجود ارتباط قوي بين الحكومة والكيان.

تُحلل وكالة "تصنيف" أيضاً الأهمية الحيوية للكيان المرتبط بالحكومة بالنسبة للأداء الاقتصادي للدولة. ففي الحالات التي يقدم فيها الكيان خدمة أو سلعة (تُشكل متطلباً لعامة الجمهور)، يرجح أن تكون رغبة الحكومة في تقديم الدعم أعلى. وتُعد الكيانات التي تساهم في الرفاه الاجتماعي للاقتصاد مؤشراً إيجابياً في هذا المجال.

وقد يؤدي وجود أطراف أخرى مماثلة في السوق إلى الحد من النفوذ الاقتصادي للكيان المرتبط بالحكومة نتيجة ارتفاع مستوى المنافسة، وهو ما يرجح أن يلغي أثر المحركات الإيجابية الأخرى.

كما يُعد الهيكل الاقتصادي عاملاً رئيسياً؛ حيث يُقيَّم النهج العام للحكومة تجاه دعم الكيانات المرتبطة بها بناءً على سجلها التاريخي. كما تُقيَّم العلاقة المحددة بين الكيان المرتبط بالحكومة قيد النظر والحكومة، وتُعد الحالات السابقة التي قُدم فيها الدعم بمثابة محركات تصنيف إيجابية.

3.2.1 تحديد التصنيف النهائي

بمجرد تقييم عاملي قدرة الحكومة ورغبتها في تقديم الدعم بأنهما إما قوية، أو متوسطة، أو منخفضة، أو ضعيفة، يتم بناءً على ذلك تصنيف احتمالية الحصول على الدعم الحكومي بأنها إما قوية، أو متوسطة، أو منخفضة، أو ضعيفة. ويُحدد التصنيف النهائي عن طريق تعديل التصنيف المستقل بالرفع إلى الأعلى استناداً إلى احتمالية الحصول على الدعم الحكومي.

واستناداً إلى قدرة الحكومة ورغبتها في دعم الكيان المرتبط بها، قد تطبق وكالة "تصنيف" إما تعديلاً بالدرجات على تصنيف الكيان أو مساواته بالتصنيف السيادي.

وفي حين تُطبق معايير التصنيف بناءً على الضوابط المحددة الموضحة في هذه المنهجية، قد تقوم وكالة "تصنيف" أيضاً بتعديل التصنيف النهائي بناءً على اعتبارات نوعية.

منهجيات التصنيف

الكيانات المرتبطة بالحكومة

لا يجوز تفسير أي بيان وارد في هذه الوثيقة على أنه توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأوراق مالية، أو كاستشارة استثمارية، حيث إنها لا تبدي رأياً في السعر السوقي للأوراق المالية أو مدى ملاءمتها لأي مستثمر معين.

وفي حين بُذلت كل الجهود الممكنة لتضمين النقاط الجوهرية لخبرة وكالة "تصنيف" فيما يتعلق بالمنهجية، فإننا ننوه إلى أن المعلومات الواردة قد تخضع للتحديث والتغيير بناءً على المستجدات في آرائنا الداخلية، وأوضاع السوق، والممارسات المحاسبية، والأنظمة التشريعية.

كما تعتمد هذه المنهجية على عوامل ذات صلة بالمملكة العربية السعودية، وقد تتطلب التكيف مع الظروف المحلية.

نُشر بواسطة وكالة "تصنيف"
يُحظر إعادة الإنتاج أو النقل بأي شكل من الأشكال إلا بإذن من وكالة "تصنيف"

حقوق النشر محفوظة لوكالة "تصنيف"